

رئيس مجلس إدارة "فينيسيا بنك" عبد الرزاق عاشور:

القطاع المصرفي هو الممولّ الرئيس للديون السيادية
الاستقرار الضريبي يحدّ من توسيع اقتصاد الظلّ



عبد الرزاق عاشور
10-10-2015 03:58 PM

يشدّد رئيس مجلس الإدارة - المدير العام لـ "فينيسيا بنك" عبد الرزاق عاشور، على أن القطاع المصرفي تخطى الصعوبات الناتجة عن الظروف السياسية والأمنية في المنطقة، واستطاع التكيف مع الظروف التشغيلية الصعبة. ويرى أنّ المصارف لا تبالغ في تمويل الدولة، لكن هناك حاجة ملحة للبدء في إطلاق العديد من الإصلاحات الهيكلية الجذرية، وإقرار خطط إعادة الثقة للاستثمار، ولضمان الاستقرار المالي والنقدي وحماية الوضع الاقتصادي والاجتماعي من المخاطر الكبيرة. ردّ عاشور على أسئلة "السفير" على الشكل الآتي:

* يواجه الاقتصاد اللبناني العديد من الصعوبات نتيجة الظروف السياسية والأمنية في المنطقة، هل استطاع القطاع المصرفي تخطي هذه الصعوبات كما حصل في الازمات السابقة؟ وهل يستطيع الاستمرار في إنماء موجوداته رغم الصعوبات؟

— استطاع القطاع المصرفي بالرغم من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد اللبناني من التكيف مع الظروف التشغيلية الصعبة، وأظهر مناعة تجاه المخاطر المتنوّعة والتي لا تزال تعصف بالبلد، كذلك نجح في تعزيز الثقة به وبأهمية الدور الاقتصادي والمالي الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، والقدرة على المحافظة على معدّلات نمو مقبولة، ويعود ذلك لأمر عديدة أهمّها:

— الإدارة الكفوءة للمصارف والسياسات المحافظة التي تنتهجها، والتزامها أعلى معايير العمل المصرفي، الانفتاح والتواصل مع مصادر القرار المالي والمصرفي في العالم في ظلّ التطوّرات المتسارعة التي تشهدها الاوضاع السياسية والأمنية في لبنان والمنطقة العربية.

— سياسة مصرف لبنان الحكيمة، والتي تلعب دوراً محورياً و أساسياً في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والمصرفي، من خلال التعاميم والقرارات والتدابير الاستباقية لحماية القطاع المصرفي من المخاطر المحيطة في الداخل والخارج، والدعم الدائم للاقتصاد اللبناني من خلال حوافز تشجّع المصارف على التسليف بفوائد مدعومة، تحفز المستثمرين على الاستفادة من هذه الفرص لزيادة الاستثمار، وبالتالي تحقيق نسب نمو مقبولة.

وبالرغم من تباطؤ نمو الاقتصاد اللبناني بسبب الانكماش في حركة الاستثمار الناتجة عن عدم استقرار الوضع السياسي وتعطيل المؤسسات الدستورية، لا يزال القطاع المصرفي يملك مقومات النمو لموجوداته، نتيجة الثقة التي يحظى بها محلياً وإقليمياً، وثقة المودعين بمنانة القطاع القيم على الودائع والنشاط التجاري، وتحويلات اللبنانيين في الخارج، وهي من المقومات الرئيسية التي تدعم الإقتصاد الوطني، والتي تزيد عن ٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤، في ظل الأوضاع الداخلية الصعبة والمحيط في المنطقة وضعف مناخ الاستثمار.

حدود وهوامش التمويل

* حتى الآن يبقى القطاع المصرفي الممول الأساسي للاقتصاد اللبناني والقطاع العام، هل يستطيع الاستمرار في تمويل الدولة التي تعاني من عجوزات متصاعدة؟ ولاحظ التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي أنّ القطاع المصرفي يبالغ في تمويل القطاع العام، هل يستطيع القطاع المصرفي الحدّ من تمويله الدولة؟

— بالرغم من أنّ التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي الصادر في حزيران ٢٠١٥، قد حذّر من المخاطر الناجمة عن الارتباط الوثيق بين تمويل عجز الدولة اللبنانية عبر مصرف لبنان المرتبط بالمصارف اللبنانية، وانعكاس ذلك على الوضع المالي لا سيّما على القطاع المصرفي، إلا أنّ المصارف لا تزال في تمويل الدولة، بل تقوم بذلك ضمن حدود وهوامش محدّدة، وبالتنسيق مع مصرف لبنان ضمن هندسات مدروسة، وسط غياب البدائل لهذا التمويل لغاية الآن، وهذا التمويل ضروري لاستقرار الدولة والاقتصاد الوطني، وتأمين حاجاتها التمويلية واستمرارية الإنفاق على الرواتب وأجور القطاع العام، ولعدم تعرّض المالية العامة لأي اهتزازات من شأنها زيادة تأزّم الأوضاع الاقتصادية والمالية، الواقعة تحت تأثير الأوضاع السياسية والإرباكات الداخلية.

كذلك من شأن هذا التمويل أنّ المصارف لا تبالغ في تمويل الدولة، وبالتالي إنّ القطاع المصرفي هو الممولّ الرئيسي للديون السيادية، وغالبية مصادر تمويل الدين داخلي، ويمثّل تمويل المصارف للدولة أكثر من ٢٥ في المئة من ودائعها، بينما يتراوح المعدّل المماثل من ١٥ الى ٢٠ في المئة لدى الدول العربية وأوروبا والولايات المتّحدة، علماً أنّ الولايات المتحدة والدول في أوروبا تتموّل مباشرة من الأسواق، أي من اكتتابات الافراد والشركات بالأوراق التي تصدرها الحكومات (Sovereign Bonds). لكن ذلك لا يفي الحاجة الضرورية إلى معالجة مشكلة المديونية، وتنامي الدين العام والكلفة الكبيرة لخدمته العامة، والتي وصلت الى حدود ٦٩ مليار دولار لنهاية حزيران ٢٠١٥، ما يتطلّب وضع سياسة نقدية ومالية اقتصادية واضحة تستهدف خفض ومعالجة الدين العام تدريجياً، وضبط العجز المرتفع منذ سنوات، والذي يقارب ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. هناك حاجة ملحة للبدء في إطلاق العديد من الاصلاحات الهيكلية الجذرية، وإقرار خطط وقرارات من شأنها إعادة الثقة للاستثمار، ولضمان الاستقرار المالي والنقدي وحماية الوضع الاقتصادي والاجتماعي من المخاطر الكبيرة نتيجة هذه المديونية.

الاستثمارات ومعدلات النمو

* ما هي معدّلات النمو المرتقبة للقطاع المصرفي اللبناني خلال العام ٢٠١٥، على الرغم من تراجع فرص التوظيف الداخلية والخارجية؟

— من المعلوم أنّ النمو الاقتصادي يأتي نتيجة الاستثمارات والتوظيفات في الاقتصاد الوطني، وفي لبنان يأتي من القطاع الخاص بشكل أساسي، إنّ أغلب التقارير والإحصاءات المالية المحلية والخارجية تُظهر أنّ الاقتصاد اللبناني يعيش حالة من الانكماش في حركة الاستثمار والاستهلاك، حيث يظهر أنّ حصة الاستثمار العام من إجمالي الاستثمارات محدودة، وهي فقط لتسيير ما هو قائم من مرافق ومؤسسات عامة. أنّ الجزء الأساسي من المشاريع البنوية ذات الانعكاس على إنتاجية ونمو القطاع الخاص وفعاليتها يتطلّب استثمارات كبيرة تعجز الدولة عن توفيرها في الوقت الحاضر، وفي ظلّ العجز المتراكم لموازنتها وتنامي المديونية العامة.

لقد أظهرت الميزانية المجمّعة للمصارف للفصل الثاني من العام ٢٠١٥ نمواً مقبولاً في حجم القطاع المصرفي، ونمو الودائع التي تُشكّل الركيزة الأساسية للأصول بنسب أقل مقارنة بالفترة ذاتها للعام الماضي، لكنّها لا توازي حجم فوائد الودائع والتوظيفات الموجودة في القطاع المصرفي، علماً أنّها قادرة

على تمويل احتياجات الاقتصاد، والالتزام بالمعايير الاحترازية وتدعيم احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية.

كذلك الأمر بالنسبة لتطور التسليفات لمختلف القطاعات الاقتصادية، كانت ضعيفة للنصف الأول من العام ٢٠١٥ مقارنة بالفترة ذاتها للعام الماضي، بالرغم من تنوع التسليفات والخدمات المصرفية، من خلال الحوافز التي قدمها مصرف لبنان لجهة دعم الفوائد للتسليفات في إطار تحفيز النمو الاقتصادي، لكن معظم التسليفات موجّهة نحو القروض الاستهلاكية والسكنية والفردية بشكل عام، مع شبه غياب للطلب على التسليفات من المؤسسات الكبيرة، أما التسليفات للقطاع العام لم تتجاوز النمو البسيط عن العام الماضي، وهي بحدود ٣٩ مليار دولار أميركي، وبنسبة نمو لا تتجاوز واحداً في المئة. وبحسب التوقعات، ليس في الأمد القريب، تغييرات إيجابية في قطاعات الاقتصاد خلال الفترة المتبقية من العام الحالي ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يحافظ الاقتصاد على وتيرته المنخفضة، أنّ معدلات النمو المتوقعة للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي لن تتجاوز نسبة واحد في المئة نهاية العام ٢٠١٥، في انتظار تغييرات سياسية وأمنية إيجابية، وحسب تداعيات الأزمة السورية على الداخل اللبناني. كذلك معدلات النمو المرتقبة للقطاع المصرفي ستكون مقبولة نسبياً وأقلّ من العام الماضي، في ظل مناخ من التباطؤ السائد وتراجع النشاط في القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وفي ظلّ غياب أي بوادر إيجابية لحلّ الأزمة السياسية والفراغ الدستوري في رئاسة الجمهورية.

شروط المعايير الدولية

* ما هي حجم الاحتياطات التي تملكها المصارف، وهل انتهت من تطبيق شروط المعايير الدولية في الاحتياطات؟

— يخضع العمل المصرفي في لبنان بشكل دائم ومتزايد لقواعد عمل دولية، تصدر عن لجنة بازل وصندوق النقد الدولي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA FATF)، وغيرها من واضعي المعايير في مجال الرسملة والسيولة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويشكل الالتزام بهذه المعايير شرطاً أساسياً لدخول الأسواق العالمية والتعامل مع المصارف المراسلة، حيث تتمّ تحويلات اللبنانيين الى لبنان، وتمولّ التجارة الخارجية من الصادرات والواردات بواسطة هذه المصارف. المصارف اللبنانية تحترم القوانين المعمول بها عالمياً، وملتزمة بالمعايير والقرارات الدولية، كما أنّ السلطات النقدية والرقابية تقوم بدورها في ما خصّ الرقابة والمتابعة.

وخلال السنوات الماضية عملت المصارف اللبنانية على تقوية قاعدة الرساميل، والحفاظ على سيولة عالية واتباع سياسة تكوين احتياطات ومؤونات متشددة لدعم ثقة المتعاملين والمودعين، ولحماية القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات والمخاطر المحتملة.

الأموال الخاصة للمصارف

يبلغ حجم الأموال الخاصة للمصارف التجارية في لبنان بحدود ١٦ مليار دولار اميركي، أي ما يشكل بحدود ٩ في المئة من إجمالي الموجودات، بسبب تزايد مخاطر الوضع السياسي والأمني في لبنان يتطلب دوماً زيادة في حجم الرساميل والاحتياطات ولو على حساب توزيع الأرباح، ومعدل الملاءة يزيد عن ١٢ في المئة كنسبة دولية محتسبة حسب معايير بازل-٣، ويعتبر مستوى الرسملة هذا جيداً قياساً بالمعايير العالمية وبحسب متطلبات السلطات النقدية لنهاية العام ٢٠١٥، بحيث يجب أن لا تقلّ عن ١٢ في المئة.

التسليفات للقطاعات الاقتصادية

* اللافت أنّ التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية تراجعت خلال الفترة المنقضية من العام ٢٠١٥ مقارنة بالسنوات السابقة، ما هي مجالات التوظيف المتاحة اليوم؟
— يمكن ملاحظة التباطؤ أو الانكماش الاقتصادي من خلال تراجع التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية للقسم الثاني من العام ٢٠١٥، ويعود سبب ضعف الطلب على التسليفات الى تراجع الاستهلاك وتراجع الاستثمار، وهو مرتبط بالاوضاع السياسية والامنية التي يعيشها لبنان في ظلّ مناخ عمل غير مؤاتٍ ادى الى تراجع التدفقات المالية من الخارج وضعف الحركة الاقتصادية، وبالتالي ضعف الحاجات التمويلية بحكم عدم الاستقرار في المنطقة، وكذلك العامل الداخلي للقطاع العام، وغياب الموازنة العامة والإنفاق بحدّه الأدنى لا سيّما الاستثماري. وبالتالي استخدمت المصارف جزءاً من النمو في مواردها للالتزام بالاحتياطات والسيولة الإلزامية، في المقابل لم ترتفع التسليفات المصرفية.
أمّا برامج التسليف المتاحة حالياً، فهي برامج الإقراض الخاصة من خلال الرزم التحفيزية التي يقدمها مصرف لبنان لإقراضها بكلفة متدنية للقطاع الخاص، والتي بدأت منذ العام ٢٠١٣ ولا تزال مستمرة، واستفاد من هذه التسليفات بنوع خاص قطاعا السكن والتكنولوجيا، كما أنّ دعم مصرف لبنان لاقتصاد المعرفة استناداً للتعميم رقم ٣١٣، والذي يُعطي نتائج جيدة للاقتصاد الوطني عندما تُستثمر الأموال في هذا القطاع.

فالغاية في ذلك تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة، يمكن أن تتحوّل مستقبلاً الى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، وقد بلغ حجم التمويل للشركات الناشئة ولصناديق الاستثمار بما يقارب ٢٠٠ مليون دولار أميركي مع وجود طاقة تمويلية لغاية ٤٠٠ مليون دولار أميركي.

ومن المتوقع أن يركز مستقبل لبنان الاقتصادي الى حد كبير على قطاع اقتصاد المعرفة، فضلاً عن القطاع المالي وقطاع الغاز والنفط.

بالرغم من ضعف مساحات التوظيف، يعمل القطاع المصرفي اللبناني على تنويع مجالات التسليف، واستمرار نشاط الإقراض النوعي والمتخصّص للمؤسسات بدعم من مصرف لبنان، لكنّ توفير البيئة السياسية المناسبة وفي مقدّمتها الوفاء بالاستحقاقات الدستورية، وتحصين لبنان تجاه الصراعات الإقليمية ذات التداعيات المحلية، من شأن ذلك إعادة الثقة للاستثمار والاستهلاك في لبنان، وخلق فرص عمل جديدة لخفض معدّل البطالة الذي ارتفع مؤخراً.

المصارف وتطورات المنطقة

* هل تأثرت أرباح القطاع المصرفي نتيجة تطوّرات ازمة المنطقة وتراجع أداء المصارف اللبنانية وفروعها في دول التوتّرات؟

— في ظلّ التباطؤ الاقتصادي السائد في لبنان وضعف مؤشرات النمو المصرفية، وخاصة مؤشّر نمو التسليفات المصرفية، والذي يُعتبر أكثر دلالة على الأوضاع الاقتصادية، باعتباره الالهّم لقياس الأداء المصرفي بما يعكسه من تمويل وتنشيط لمختلف القطاعات الإنتاجية والاقتصادية وهذا صلب العمل المصرفي والمورد الاساسي للربحية، وبالتالي تأثرت أرباح القطاع المصرفي محلياً وفي سياق عوائد سلبية على سيولة المصارف بشكل عام، وقياساً الى السنوات الماضية تراجعت معدلات الأرباح قياساً الى الظروف الحالية، بالرغم من محافظة بعض المصارف على معدلات مقبولة نتيجة لأرباح الوحدات المصرفية الخارجية التابعة لها، والتي كانت المحرّك لنمو أرباحها.

إنّ الاوضاع السياسية والاقتصادية أدت الى تراجع الأرباح على مجموع الموجودات، أو نسبتها من الاموال الخاصة في ظلّ الكثير من ضغط الإنفاق. عدم النمو في الأرباح يزيد من حالة الانكماش في نسب المردودية بشكل عام قياساً الى الظروف الحالية، إضافة الى أن تصاعد المخاطر يستدعي دائماً زيادة الاحتياطات على حساب توزيع الربحية، التراجع في الأرباح ينتج عنه أيضاً انخفاض في المردود

على رأسمال القطاع البالغ ١١ في المئة، وعلى المرردود على موجودات القطاع وهي حالياً بحدود ١ في المئة.

العلاقة مع مصرف لبنان

* كيف تقيّمون العلاقة بين المصارف ومصرف لبنان لجهة تنشيط القطاع والتدابير المتخذة لضمان استمرارية استقراره؟

— يقوم مصرف لبنان بدور أساسي على صعيد دعمه للاقتصاد الوطني، وتمتين الثقة بالقطاع المصرفي والمالي والمحافظة على الاستقرار النقدي، كما يسعى الى تخفيف سلبيات التباطؤ الاقتصادي لكل القطاعات الاقتصادية، والسيطرة على نسبة التضخم ضمن هامش مقبول، وإتباع سياسة ضخ السيولة التي ساهمت في التأثير إيجاباً على النمو من خلال خطة أطلقها منذ بداية العام ٢٠١٣ لتحفيز الاقتصاد، انطلاقاً من قاعدة أنّ التسليف هو المحرك الأساسي للنمو. كما يسعى الى تعزيز الطلب الداخلي عبر المبادرات والبرامج التحفيزية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية لدعم الاقتصاد الوطني والمصارف اللبنانية، من خلال دورها كوسيط بين المودعين والمقترضين وقدرتها على تفعيل هذه الإجراءات وخلق مناخ استثماري مشجّع.

يواصل مصرف لبنان جهوده في تعزيز صورة القطاع المصرفي، من خلال تأكيده التزامه المعايير الدولية كافة، الأمر الذي يعزّز من قدرة المصارف على الصمود بوجه مختلف أنواع الأزمات والحفاظ على مستوى سليم من السيولة تفوق نسبة ٣٠ في المئة من إجمالي الودائع، وذلك بهدف المحافظة على ثبات واستقرار القطاع المصرفي وثبات سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي، والمحافظة على استقرار معدلات الفوائد في أصعب الظروف المحلية والإقليمية.

إنّ علاقة التعاون بين مصرف لبنان والقطاع المصرفي أثبتت استقراراً مالياً ونقدياً ومصرفياً، واستمرارية تمويل احتياجات الدولة، لأنها من أهم عناصر الثقة التي تساعد الاقتصاد والاستقرار المالي.

التوترات الامنية وأثرها

* توقف المصارف في دول التوترات الأمنية (سورية ومصر وبعض الدول)، هل أثرت على ميزانيات القطاع وأرباحه؟

— استطاعت المصارف اللبنانية العاملة في بعض البلدان التي تشهد اضطرابات امنية، او تحولات سياسية

ومالية من تجاوز الازمات التي تعرّضت لها، لا سيّما في مصر وقبرص وسوريا باعتبارها أهمّ دول الجوار للمركز المصرفي اللبناني في الخارج. وقد اتّخذت هذه المصارف إجراءات احترازية وخاصة في سوريا للتخفيف من المخاطر الائتمانية، والحدّ من الخسائر المحتملة التي قد تتكبّدها، والتي من الطبيعي أن تؤثر سلباً على ميزانيتها، وللحفاظ على نوعية أصول جيدة، تمّ تقليص النشاط المصرفي وإقبال بعض الفروع تحت وطأة الظروف الصعبة، وتم تكوين المؤنات الكافية لمواجهة الخسائر المحتملة. وبالتالي إنّ تواجد بعض المصارف في سوريا لا يشكل أي خطر على هيكلية القطاع المصرفي اللبناني او يهدّد نشاط المصرف الموجود في سوريا، اضافة الى ان موجودات المصارف اللبنانية الموجودة في سوريا لا تتجاوز ١٠ في المئة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي اللبناني، لكن الجدير ذكره أنّه من الطبيعي ان تتأثر أرباح القطاع المصرفي من الحرب في سوريا، والتي بدأت منذ العام ٢٠١١ في ظلّ مناخ من الاضطرابات في المنطقة والتي كان لها تداعيات على لبنان، حيث اضعفت نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأدّت الى تراجع حركة التبادل التجاري بين لبنان والدول العربية المجاورة، وإلى تدني حركة عمليات التمويل التجاري.

تطور الودائع المصرفية

* مقارنة مع السنوات الأخيرة هل زادت الودائع المصرفية والموجودات في حدود المقدّر لها؟
— بالرغم من الظروف التشغيلية الصعبة والاضطرابات السياسية والامنية في لبنان والمنطقة، وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني عموماً، استطاع القطاع المصرفي تحفيف نسبة نمو في الودائع خلال النصف الاول من العام ٢٠١٥، وهي مقبولة لتوفير التمويل اللازم للقطاعين العام والخاص. وإن كانت وتيرة زيادة الودائع والتي تشكل الركيزة الأساسية للأصول بنسبة أقلّ من العام الماضي التي كانت بين ٦-٧ في المئة سنوياً، ما يدلّ على استمرار الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني، وقدرته على تمويل مختلف القطاعات من خلال القروض والتسليفات لتحريك النمو الاقتصادي.

أمّا موجودات المصارف فقد زادت أيضاً بنسبة قليلة عن نهاية العام ٢٠١٤ والتي كانت بحدود ١٧٥ مليار دولار أميركي، في ظلّ مناخ اقتصادي صعب، أدّى الى تراجع التدفّقات المالية من الخارج والتي يشير إليها تقرير صندوق النقد الدولي الأخير، وضعف الحركة الاقتصادية، والى الحدّ من توسّع إجمالي الموجودات، والتي تعتمد بشكل كبير على نمو الودائع للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغدّيه تدفق الأموال الخارجية وحركة التسليف بقطاعيه العام والخاص.

كذلك العامل الداخلي وضعف القطاع العام بحكم غياب الموازنة العامة والإنفاق بحدّه الأدنى. وقد بلغ متوسطّ الزيادة في موجودات المصارف بحدود ٢ في المئة للفصل الثاني من العام ٢٠١٥، ليصل مجموع الموجودات لحدود ١٨٠ مليار دولار أميركي.

الأولويات المطلوبة من الدولة

- * ما هي الأولويات المطلوبة من الدولة، لضمان قيام المصارف في تمويل حاجة الاقتصاد؟
- المصارف اللبنانية قادرة على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، وتفعيل أدائه وزيادة نموّه بفضل ملاءتها وسيولتها وآليات التمويل المتاحة، وتعاونها الدائم مع السلطات النقدية والرقابية. ويأتي في الأولويات المطلوبة من الدولة الاستقرار السياسي والأمني كعامل أساسي للنهوض الاقتصادي، إضافة لأمر أهمّها الآتي:
- تفعيل الإنفاق الاستثماري المجدي في المجالات الحيوية للبنى التحتية، بالتزامن مع تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أسس واضحة لاستثمار طاقة القطاع الخاص في مختلف المجالات، وفي مقدّمها الكهرباء والمياه والنقل والنفط.
- تفعيل الإصلاح لترشيد الإنفاق العام، وإعادة هيكلة المالية العامة ضمن رؤية اقتصادية شاملة من خلال تحسين الأداء العام، فلا تزال اوضاع المالية العامة تشكل عائقاً امام النمو الاقتصادي طويل الاجل. إنّ نسبة العجز المالي العام في لبنان تصل الى ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي بين العشر الاول في العالم.
- تحفيز خلق فرص العمل ولا سيّما في القطاعات الواعدة، والمبنيّة على الابتكار، خصوصاً مع اكتشاف الثروة النفطية التي تتطلب مهارات وتقنيات عالية.
- اعتماد سياسة الاستقرار الضريبي للحدّ من توسيع اقتصاد الظل، وتشجيع الاستثمارات من خلال تأمين المناخ الملائم بتسهيل المعاملات الإدارية.
- معالجة تعطيل المؤسسات الدستورية بدءاً من استمرار الفراغ في رئاسة الجمهورية، وأهمية معاودة مجلس النواب عمله التشريعي لإصدار عدد من القوانين والتشريعات، التي لها التأثير الإيجابي على مناخ الاستثمار العام.
- تحقيق اللامركزية الإدارية التي أصبحت ضرورية، بل وملحّة من أجل إعطاء الفرصة للسلطات المحلية وبخاصة البلديات واتحاداتها من التحرّر من ثقل وبطء الروتين الإداري، ومن تحقيق قدر مقبول

من الاستقلالية المالية والإدارية في سبيل تنفيذ المشاريع الإنمائية، وذلك بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص وفي الطليعة المصارف اللبنانية.

الديون المشكوك بتحصيلها

* على ماذا تركّزون في نشاطكم الحالي من التسليف إلى التوظيف، وهل هناك صعوبات في تحصيل الديون، وما هو حجم الديون المشكوك في تحصيلها؟

— بالرغم من الظروف العامة في البلد وببطء النمو الاقتصادي، اتسمت المؤشرات المالية لمصرفنا بالتطورّ الجيد، بما يتناسب مع نمو القطاع بشكل عام، نعتمد استراتيجية النمو المتوازن بين سلامة المركز المالي والتوسّع، نركّز على النمو بخطى ثابتة وتأخذ بعين الاعتبار المحافظة على نسب عالية من السيولة والملاءة المالية، والتي بلغت نسبة ١٦ في المئة، ما يفوق متطلبات معايير بازل-٣ وذلك لمواجهة أي مخاطر، والالتزام بمتطلبات المعايير الدولية للصناعة المصرفية والتي هي ركيزة أساسية في عمل مصرفنا، وتعزيز الاحتياطات وضبط قاعدة الكلفة بشكل عام، عن طريق خفض نسبة الكلفة إلى المردود في هذه المرحلة.

يعمل مصرفنا على تلبية احتياجات زبائننا وتعزيز حصة المصرف في السوق اللبنانية، من خلال توسيع الخدمات والمنتجات المصرفية تماشياً مع متطلبات السوق، ومواصلة سياسة خدمة زبائننا والاهتمام بتنويع وزيادة خدمات التجزئة (Retail Banking)، إضافة لتمويل الشركات ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تعتبر محركاً مهماً للاقتصاد ولنمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، لا سيّما في ظلّ الأوضاع السائدة.

كذلك نعمل على تلبية مختلف أنواع التسليف، من القروض السكنية والمدعومة الفوائد، والقروض التجارية المختلفة، وتمويل التجارة الخارجية وتقديم الدعم والمشورة لعملائنا في الخارج، ما يعكس قناعة مصرفنا بضرورة مواكبة تنمية مختلف أنواع القطاعات.

أمّا على صعيد الديون المشكوك في تحصيلها الناجمة عن الظروف الاقتصادية، وتراجع المؤسسات والأفراد عن تسديد المستحقات في مواعيدها، حيث تبلغ في القطاع المصرفي حدود ٤،٤ في المئة، ونسبة التغطية بالمؤونات الى حوالي ٧٠ في المئة من التسليفات المشكوك في تحصيلها، وهي نسبة مقبولة مقارنة بالأوضاع الحالية، وعلى صعيد نوعية الموجودات في مصرفنا لا تتجاوز نسبة الديون المشكوك في تحصيلها من إجمالي التسليفات نسبة القطاع المصرفي بشكل عام.